## الفصل الرابع عشر

# كارتر والتوعك القومى

"إن حقوق الإنسان هي روح سياستنا الخارجية"

**( جيمي كارتر، ١٩٧٧ )**

"إن إيران تعد جزيرة من الاستقرار، وسط أكثر مناطق العالم اضطراباً"

**( جيمي كارتر، ١٩٧٧ )**

فى نوفمبر ١٩٧٦ ، نجح جيمى كارتر ـ بالكاد ـ فى هزيمة جيرالد فورد فى انتخابات الرئاسة. فلقد أدار كارتر حملة انتخابية بارعة انتهزت كل الفرص المتاحة من جراء رد فعل الشعب إزاء فضيحة «ووترجيت» ، والاستياء الذى اجتاح الأمة من الحكومة الكبيرة فى واشنطن، والإدراك الحسىّ الذى ساد ـ عموماً ـ بمدى الحاجة إلى سياسة خارجية أقل نشاطا وأقل تورطاً. لقد وعد كارتر ـ فى الواقع ـ بألا تكون هناك فضيحة «ووترجيت» أخرى، أو ڤيتنام أخرى.

ولكن ما كان كارتر يؤيده، لم يكن على نفس الدرجة من الوضوح. وكان كارتر ـ رجل الأعمال والحاكم لولاية جورجيا ـ أقل خبرة فى مجال السياسة الخارجية، من الرؤوساء الأمريكيين الذين تولوا الحكم فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية. وكانت الصفة المميزة لشخصيته هى المثالية، وهى النقيض الصارخ للسياسة الواقعية،

التى سادت فى سنوات كيسنجر. وعلى خلاف من سبقوه، لم يعتبر الشيوعية عدوه الرئيسى؛ فأوضح مراراً وتكراراً أن الشعب الأمريكى قد أصبح مرعوباً من الشيوعيين، بينما لم يول كثيراً من الاهتمام إلى المخاطر الأعظم الناجمة عن سباق التسلح، وتمادى فى مساندة الديكتاتوريات اليمينية القمعية المنتشرة فى كافة أنحاء العالم.

لقد ذكر كارتر فى خطاب توليه السلطة أن هدفه الأسمى هو إزالة الأسلحة النووية من على سطح الأرض، وأراد أن يشرع ـ فوراً ـ فى تحديد التسلح، وتخفيض مبيعات الأسلحة الأمريكية عبر البحار، لأنه كان يأبى أن تظل الولايات المتحدة «تاجر الأسلحة» فى نظر العالم. كما أنه أخذ على نفسه عهداً قاطعاً بالدفاع عن حقوق الإنسان فى كل مكان، والتى أطلق عليها فيما بعد «روح سياستنا الخارجية»، وجعلها محك العلاقات الأمريكية مع دول العالم الأخرى. وكانت كلها أهداف نبيلة، ومصاغة بنبل، فأنعشت معنويات العالم أجمع، خاصة التركيز على حقوق الإنسان، الذى عزف على وتر حساس لدى المضطهدين فى كل مكان.

ولكن كل الأهداف كانت غير عملية إلى حد كبير، ولم يتحقق أى منها. وبدلاً من إحراز أى تقدم نحو إزالة الأسلحة النووية، استمرت إدارة كارتر فى زيادة الترسانة النووية الأمريكية، بنفس المعدل ـ تقريباً ـ الذى زادت به فى إدارة نيكسون، وفورد. كما زادت مبيعات الأسلحة الأمريكية ـ بالفعل ـ خلال سنوات كارتر، بدلاً من تخفيضها. وعلاوة على ذلك أدى تركيز كارتر على حقوق الإنسان، إلى تدهور علاقات الولايات المتحدة ـ بدرجة سيئة ـ مع كثير من أقدم حلفائها وأثار الاستياء فى الاتحاد السوفيتى والدول الشيوعية الأخرى، مما ساهم فى فشل تحقيق أهداف رئيسية، مثل الرقابة على التسليح أو انفراج حقيقى لتوتر العلاقات الدولية. كما ساهم فى الإطاحة بشاه إيران، أقدم حليف للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، وأكثرهم إخلاصاً، مما كانت له عواقب وخيمة على كارتر نفسه. لقد كانت هناك هوة ساحقة بين الهدف والإنجاز فى إدارة كارتر، وكانت أسبابها

الرئيسية هى الإفراط فى المثالية، والافتقار إلى التجارب، والمغالاة فى رد الفعل تجاه تصرفات روسيا.

لقد صرح كارتر فى خطاب توليه السلطة قائلاً: «لا يمكن ألا نكترث بمصير الحرية فى الدول الأخرى، ويجب أن يكون التزامنا قبلَ حقوق الإنسان التزاماً مطلقاً».

إن مفهوم أن كل إنسان له حقوق معينة لا يمكن التنازل عنها، هو ـ أساساً ـ أحد مبادئ «جيفرسون» والمبادئ الأمريكية، ولكنه حاز على تأييد عالمى فى ميثاق الأمم المتحدة (١٩٤٥)، ومرة أخرى فى اتفاقيات هلسنكى (١٩٧٥)، عندما اتفق جميع الأعضاء ـ بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى ـ على احترام وحماية حقوق الإنسان الخاصة بمواطنيهم. ولسوء الحظ لم تكن هناك وسائل لتنفيذ الاتفاقية بقوة القانون؛ لقد قام الكونجرس بالتصديق على السياسة فى أوائل السبعينيات، قبل خطاب تولى كارتر السلطة. ورداً على سياسة كيسنجر الواقعية، ولمجابهة الحرج الذى نجم عن التأييد الأمريكى للحكام الديكتاتوريين حول العالم، منع الكونجرس إرسال المساعدات الأمريكية إلى الدول، التى «تنتهك حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً على نحو جسيم، وثابت». وهكذا، لم يكن كارتر يقدم فكرة جديدة، ولكن لم يحدث من قبل، أن تمادى رئيس أمريكى إلى هذا الحد، فى مجال حقوق الإنسان.

كان كارتر ـ شخصيا ـ متأثراً جداً بالقضية، كما أنها وفرت له فرصة لتمييز سياسته الخارجية، عن سياسة كيسنجر ونيكسون. وبالإضافة إلى ذلك قامت بدور ما لكل من أنصار الحرب الباردة (الذين استخدموها كوسيلة لانتقاد الاتحاد السوفيتى، نظراً لسجلاته الحافلة بانتهاك حقوق الإنسان)، والمثاليين (الذين استخدموها كوسيلة لانتقاد: شيلى، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، وغيرها نظراً لسجلاتها الحافلة بانتهاك حقوق الإنسان). وأسس كارتر «مكتب حقوق الإنسان» فى وزارة الخارجية، كما

كان يقرر منح أو منع المساعدات الاقتصادية، والميزات التجارية، والأسلحة، وغيرها من أنماط المساعدة الأمريكية على أساس موقف الدولة من حقوق الإنسان.

وأدت حملة حقوق الإنسان إلى ظهور كارتر فى صورة مشرقة، ولكن تأثيراتها لم تكن إيجابية وأضرارها كانت جسيمة. لقد أخذ يعظ المهتدين، فما كان من المخطئين إلا أن استاءوا ـ بشدة ـ من مواعظ كارتر عن حقوق الإنسان؛ لدرجة أنهم إما تجاهلوا الاستغاثات التى أخذ ينادى بها بتحسين معاملة المساجين السياسيين، أو أنهم لجأوا ـ بالفعل ـ إلى زيادة القمع. ومع ذلك، كان المدافعون عن حقوق الإنسان مقتنعين بإيجابية الحملة وفائدتها، وعلى حد تعبير أحدهم: «لقد أعادت إلى الولايات المتحدة شهرتها السابقة كمؤيدة للحرية، بدلاً من صورتها الحديثة كنصيرة للطغاة».

غير أن المشكلة الجوهرية كانت حتمية: توجيه الحملة ضد حلفاء وأصدقاء الولايات المتحدة بدلاً من أعدائها، حيث ان بعض حلفاء الولايات المتحدة، مثل: كوريا الجنوبية، والأرجنتين، وجنوب أفريقيا، والبرازيل، وتايوان، ونيكاراجا، وإيران، كانوا سريعى التأثر بالضغوط التى يمارسها كارتر، لاعتمادهم على الولايات المتحدة؛ فى الحصول على الأسلحة والمعدات الاقتصادية. واعتقد النقاد أنه لايوجد مايبرر إضعاف حلفاء الولايات المتحدة بسبب الاعتراض على أخلاقياتهم، فى نفس الوقت الذى تستمر فيه الولايات المتحدة فى فتح تسهيلات ائتمانية وبيع الحبوب، ونقل التكنولوجيا المتطورة إلى الاتحاد السوفيتى، الذى وصل انتهاكه لحقوق الإنسان إلى أسوأ درجة سجلها العالم، والذى كان من الواضح أنه ليس من أصدقاء الولايات المتحدة.

كان كارتر يرمى فى علاقته بالاتحاد السوفيتى إلى تحقيق هدفين جوهريين، أولهما تحرير الولايات المتحدة من «خوفها الجامح من الشيوعية»، وثانيهما إبرام معاهدة «سولت ٢» التى كانت ستؤدى إلى تضاؤل فرص اندلا ع حرب نووية. وكان

وزير الخارجية «سيروس فانس» ـ وهو محامٍ من نيويورك، له خبرة طويلة مع الحكومة ـ من متزعمي الدفاع عن سياسة انفراج العلاقات، واتبع أسلوباً معتدلاً لاستمالة روسيا، وكان «كارتر وفانس» على ثقة من أنه قد حان الوقت، لإعادة صياغة علاقة الولايات المتحدة بالاتحاد السوفيتي. لقد أكد «فانس» على ضرورة أن يتبنى الأسلوب الجديد للتعامل مع السوفييت على أساس «الحوافز الإيجابية»؛ بدلاً من سياسة الاحتواء، ورفض فكرة «قدرة الولايات المتحدة على السيطرة على الاتحاد السوفيتي»، أو بطريقة أخرى: «نأمر العالم ليكون كما نبغاه». لقد كان على الولايات المتحدة أن تقبل دوراً، أقل شأناً في شئون العالم.

قدمت الولايات المتحدة أول «حافز إيجابي» ـ في خلال أربعة وعشرين ساعة ـ من تولي كارتر الرئاسة، عندما أمر بسحب الأسلحة النووية الأمريكية فوراً من كوريا الجنوبية. ولم تحدث تلك الخطوة الرئيسية أي رد فعل لدى الاتحاد السوفيتي (عم تسببت بيروقراطية البنتاجون في إحباطها في نهاية الأمر)، مما أدى إلى شدة إحساس كارتر بالاحباط. وجدير بالذكر أن اتخاذ كارتر مثل تلك الخطوة الجريئة دون مناقشتها مسبقاً مع قادته العسكريين، ودون إخطار الكرملين مسبقاً والحصول سلفاً على بعض التعهدات باتخاذ إجراء متبادل، لهو دليل على قلة خبرته. وبصفة عامة، كان كارتر مبتئساً خلال السنة الأولى من توليه الرئاسة، بسبب تقاعس السوفييت عن الرد على مبادراته. وبينما بدأت الولايات المتحدة تتراجع عن بعض مواقعها المتقدمة حول العالم، أصبح السوفييت (بدلاً من التجاوب مع أمريكا بنفس النمط) أكثر ميلاً للمغامرات. لقد استمروا بل حتى زادوا من تعزيز أسلحتهم، وأصبح لهم وجود في كل من القرن الأفريقي، وجنوب أفريقيا، باستخدام القوات الكوبية في دور عملائهم الذين يتولون المواجهة. وكان واضحاً أن روسيا نظرت إلى «حوافز كارتر الإيجابية» كعلامات على الضعف والتردد في اتخاذ القرار؛ فردت على ذلك بأن أصبحت أكثر عدوانية.

وأدت تحركات روسيا إلى تقوية مركز «زبينيو بريزنسكى»، مستشار كارتر الخاص لشئون الأمن القومى، وهو عالم سياسى، هاجر من بولندا إلى الولايات المتحدة فى ١٩٥٣. كان «بريزنسكى» من مؤيدى سياسة كيسنجر الواقعية، وكان يتنافس مع «فانس» من أجل التأثير على كارتر. لقد قدم بريزنسكى حججاً قومية، تؤيد عدم الثقة فى السوفييت، وساعدت تصرفات روسيا على إثبات سلامة تلك الحجج. فعلى سبيل المثال عندما بدأت روسيا، فى أوائل ١٩٧٩، فى وضع حاملة طائرات نفاثة، وفرقة مقاتلة، وحوض لإصلاح الغواصات فى كوبا، غضب كارتر من «ليونيد بريجينيف»، بسبب ذلك الانتهاك الصريح لاتفاق كوبا الذى تم بعد أزمة «الصواريخ»، وظهر فى التليفزيون ليدين تصرفات الاتحاد السوفيتى*. ورد «بريجينيف» ـ فى حدود المتوقع والصواب ـ بأن الطائرات وغيرها من المعدات، لم تكن أسلحة هجومية بطبيعتها، وبالتالى لم تكن تمثل انتهاكاً للاتفاق، الذى عقده كنيدى وخروشوف بصفة غير رسمية فى ١٩٦٢، وبالتالى لم يسحب بريجينيف الأسلحة أو القوات. وكانت تلك التجربة بمثابة مرحلة حاسمة فى رحلة كارتر، التى امتدت من المثالية إلى التشدد مع السوفييت.

كانت أهم نتيجة، على الإطلاق، لعداء كارتر للسوفييت وتخوفه المتزايد منهم. هى توقف مباحثات «سولت ٢». ولم يكن كارتر على استعداد لتقديم تنازلات أكثر من، مقابلة السوفييت فى منتصف الطريق، وفى نهاية الأمر طالب كارتر ـ فعلاً ـ بحيازة الولايات المتحدة لأسلحة أكثر، وبحيازة الاتحاد السوفيتى لأسلحة أقل، مما كان كيسنجر ونيكسون على استعداد لتقبله. وهكذا فإن مطالب كارتر ـ بالإضافة

(*) ترجع أصول تلك «الأزمة» إلى الطموحات السياسية للسيناتور «فرانك تشرشل» رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ. وكانت حملة إعادة انتخابه فى «إيداهو» وشيكة، حيث اتهمه الحزب المعارض بتهاونه مع الشيوعيين، ولذلك عقد مؤتمر صحفى فى ٣٠ أغسطس ١٩٧٩، «كشف» فيه عن وجود لواء سوفيتى فى كوبا، مكون من ٢٥٠٠ جندى، و «طالب» بأن يصر الرئيس الأمريكى على إزالة «كل الفرق المقاتلة السوفيتية من كوبا»، وحقيقة الأمر هى أن ذلك اللواء كان موجوداً فى كوبا منذ ١٩٦٣.

إلى استياء روسيا من تأييد كارتر علانية للمنشقين الروس، وربطه بين مباحثات «سولت ٢» وحقوق الإنسان ـ أدت إلى توقف المناقشات لأكثر من عام. لقد قال كارتر إنه أراد إتمام المعاهدة فى ١٩٧٧، ولكنه لم يجتمع مع بريچينيف حتى يونيه ١٩٧٩ لتوقيع معاهدة «سولت ٢» فى ڤيينا. وحينذاك، كان كارتر قد أصدر أوامره بالفعل بإنتاج «صواريخ برشينج ٢ الحربية Pershing II» ـ التى لم تكن واردة فى معاهدة «سولت ٢» ـ وقنبلة معدلة بإشعاع النيترون. كما كان بريچينيف قد ردّ على ذلك، بزيادة سرعة إنتاج روسيا لقاذفة القنابل، «باكنير ـ Backfire»، والصواريخ الجديدة س س ـ ٢٠.

كانت معاهدة «سولت ٢»، التى وقعها الزعيمان فى ڤيينا، اتفاقية غريبة. مثلما حدث فى معاهدة «سولت ١» وضعت «سولت ٢» حداً أقصى يمكّـن الجانبين ـ من أجل التوصل إلى ذلك الحد ـ من تعزيز ـ بدلاً من تجميد ـ الأسلحة النووية ونظم إطلاقها، كما أنها أهملت كلية مجرد ذكر صواريخ «برشينج ٢»، أو قاذفة القنابل «باكفير Backfire» أو مشكلة «ميرف» (رؤوس حربية متعددة للصواريخ عابرة القارات ICBN). وباختصار، كانت معاهدة «سولت ٢» متخلفة جداً عن التكنولوجيا الجارية، وعلى وجه التحديد فإن الاتفاقية قيدت كل طرف بـ ٢,٤٠٠ مُـطْـلـقة صواريخ من كل الأنواع. وفى ذلك الوقت ـ فى منتصف ١٩٧٩ ـ كان الطرفان متساويين تقريباً، فكان لدى الولايات المتحدة ١٠٥٤ صاروخاً عابراً للقارات، منها ٥٥٠ صاروخاً متعدد الرؤوس، بينما كان لدى روسيا ١٣٩٨ صاروخاً عابر قارات، منها ٥٧٦ صاروخاً متعدد الرؤوس، وكان لدى الولايات المتحدة ٦٥٦ صاروخاً من الصواريخ الباليستية المطلقة من الغواصات، منها ٤٩٦ صاروخاً متعدد الرؤوس، بينما كان لدى روسيا ٩٥٠ صاروخاً، منها ١٢٨ صاروخاً متعدد الرؤوس. وبالإضافة إلى ذلك، كانت لدى الولايات المتحدة ٥٧٤ قاذفة قنابل ثقيلة حاملة لأضخم الأسلحة النووية، بينما كان لدى روسيا ١٥٦ قاذفة قنابل مماثلة. وبما أن كلاً من الجانبين كان له مطلق الحرية فى بناء رؤوس نووية، بالعدد

الذى كان يبغيه، وكذلك فى تزويد كل مطلقات الصواريخ بالرؤوس المتعددة، فإن معاهدة «سولت ٢» لم تضع أية قيود على الإطلاق ـ من وجهة النظر الفعلية ـ على سباق التسلح.

وبالرغم من ذلك، قوبلت المعاهدة بانتقادات حادة فى الولايات المتحدة؛ خاصة فى مجلس الشيوخ الذى هاجمها بأنها تنازلت عن كثير، وسمحت باستمرار تفوق روسيا الاستراتيجى ـ المفترض ـ بل ونموه أيضاً. وفقد كارتر ـ شخصياً ـ ثقته فى المعاهدة ـ فى ظل اتجاهاته المتشددة نحو السوفييت ـ فلم يحثّ على التصديق على المعاهدة. وبدلاً من ذلك تولت إدارة كارتر، فى ديسمبر ١٩٧٩، إقناع شركائها فى حلف شمال الأطلنطى، بالموافقة على برنامج عمل، يقضى بتركيب صواريخ «برشينج ٢ ـ ذات الرؤوس النووية» وفى دول غرب أوروبا، رداً على تركيب السوفييت مئات من الصواريخ الجديدة «س س ـ ٢٠ ذات المدى المتوسط» فى دول شرق أوروبا. ومما هو جدير بالذكر، أن الولايات المتحدة لم تفرض على الأوروبيين تلك الخطوة على الإطلاق؛ حيث إن ألمانيا الغربية وبريطانيا وهولندا، وغيرها من أعضاء حلف شمال الأطلنطى، كانوا فى شدة الانزعاج من خطر الصواريخ «س س ـ ٢٠»، وأصروا على ضرورة مواجهة الولايات المتحدة لذلك الخطر. واتخذ أعضاء «الناتو» قراراً ذا فائدة مزدوجة، وهو: إقامة صواريخ «كروز» الحربية الأمريكية فى أوروبا الغربية، فى نفس الوقت الذى حثوا فيه روسيا على إجراء مباحثات الرقابة على التسلح، حيث تعهدت دول «الناتو» بعدم إقامة صواريخ «كروز» الحربية، إذا إزالت روسيا صواريخ «س س ـ ٢٠» من دول شرق أوروبا. وكانت تلك الخطوات تصعيداً مهما لسباق التسلح، وكان أول تأثير مباشر لها، هو إحياء حركة «مهاجمة الأسلحة النووية»، التى كانت فى طور السبات فى أوروبا، والتى سرعان ما انتشرت إلى الولايات المتحدة. ووجد الناس فى كل أنحاء العالم ـ أيّاً كانت مهنتهم أو معتقداتهم السياسية ـ صعوبة متزايدة فى فهم العلاقة بين إنتاج المزيد من القنابل، وتوطيد أمن بلادهم. فى عصر امتلك فيه كل طرف عشرات الآلاف من الرؤوس النووية، وقدرة

على التدمير الشامل يُحتسب مقياسها بأربعين إلى خمسين مرة، كان من الصعوبة بمكان، إدراك كيف يمكن أن تحسن زيادة تلك الطاقة المدمرة من الوضع الاستراتيجي للأمة. وبالرغم من ذلك، استمر سباق التسلح.

فى ديسمبر ١٩٧٩، قامت ٨٥,٠٠٠ من القوات الروسية بغزو أفغانستان، وسددت تلك الواقعة ضربة عنيفة لكارتر، الذى قال: «إن الغزو السوفيتى لأفغانستان له مدلولات، يمكن أن تطرح أخطر تهديد يواجه السلام العالمى، منذ الحرب العالمية الثانية» وقدم تبريراته قائلاً إن: «العدوان الذى لا يقاوم، يصبح مرضاً معدياً». وقررت الولايات المتحدة إنهاء مبيعاتها من الحبوب إلى روسيا، وإرجاء مبيعات التكنولوجيا المتقدمة، كما قاطعت ـ بناء على إصرار كارتر ـ الدورة الأوليمبية التى عقدت ١٩٨٠ فى موسكو، وبالإضافة إلى ذلك، أخطر كارتر مجلس الشيوخ، بتأجيل النظر فى معاهدة «سولت ٢» إلى أجل غير مسمى. وكانت كل تلك الإجراءات غاية فى الخطورة ـ باستثناء مقاطعة الدورة الأوليمبية التى كانت خطوة رمزية بحتة، ثأر منها الروس بمقاطعة دورة لوس أنجلوس فى١٩٨٤ ـ كما كانت بمثابة انقلاب عكسى للسياسات طويلة المدى، التى سادت منذ سنوات كنيدى. وفى الواقع، كان موقف كارتر من السوفييت فى١٩٨٠، بصفة عامة، أكثر تشدداً من موقف أى رئيس أمريكى معهم منذ إيزنهاور، وبرر «كارتر» ذلك بأن أفغانستان كانت السبب فى موقفه، قائلاً: «إن هذا الاعتداء السوفيتى قدترك أثراًعنيفاً، غيرّ رأيى الشخصى فى ماهية الأهداف القصوى للسوفييت، أكثر من أى عمل آخر اقترفوه منذ توليت الرئاسة»، وسمّـى الغزو بأنه «نواة مرحلية تجاه إمكانية سيطرتهم على معظم موارد البترول فى العالم».

لقد اعتبر نقاد «كارتر» أن رد فعله كان مبالغاً فيه، وكانت حجتهم أن السوفييت لم يدخلوا أفغانستان لأغراض عدوانية، وإنما لأغراض دفاعية، حيث كانت تضاريس المنطقة تعد أقل التضاريس مناسبة لأى عمل عدوانى فى العالم تقريباً. كانت حكومة

أفغانستان موالية لموسكو بالفعل، حيث وصلت إلى السلطة بعد انقلاب حدث فى أبريل ١٩٧٨، ولكن تلك الحكومة عجزت عن قمع المتمردين المسلمين. وبسبب الخوف الواضح من انتشار الحركة الإسلامية ـ التى اجتاحت بالفعل إيران ـ واحتمال وصولها إلى ملايين المسلمين داخل الاتحاد السوفيتى، قررت روسيا غزو أفغانستان.

لكن «كارتر» أصر على أن الجيش الأحمر قد استأنف نشاطه. وفى الواقع، كانت تلك المرة الأولى التى أرسل فيها السوفييت قواتهم إلى منطقة ما، لم يهزمها الجيش الأحمر فى ١٩٤٥. وانسحب كارتر من «سولت ٢» ـ حفاظاً على موارد البترول فى الغرب ـ بل وأمر أيضاً بزيادة ميزانية الدفاع، وأعلن عن رفع القيود الموضوعة على أنشطة وكالة المخابرات المركزية وعن مبدأ كارتر لجنوب شرق آسيا. ونظراً لأنه حدد أن منطقة الخليج الفارسى تقع ضمن المصالح الحيوية الأمريكية، فقد صرح بأن الولايات المتحدة ستقاوم أى هجوم روسى على تلك المنطقة «بأية وسيلة ضرورية ـ بما فى ذلك القوات العسكرية». لقد تساءل النقاد عن كيفية تولى الولايات المتحدة الدفاع بمفردها عن منطقة، تبعد آلاف الأميال عن القاعد العسكرية الأمريكية، إلا باستخدام الأسلحة النووية، وعبروا عن رغبتهم فى أن تكون إدارة كارتر قد استشارت دول الخليج الفارسى وأعضاء «الناتو» قبل إذاعة «مبدأ كارتر».

عندما ترك كارتر منصب الرئاسة، كانت العلاقات مع الاتحاد السوفيتى أسوأ مما كانت عليه عندما تولى الرئاسة. وفى ١٩٨٠، أصبح اضطهاد المنشقين السوفييت، أكثر رواجاً وقسوة عما كان فى ١٩٧٦. وزادت كفاءة الترسانات النووية للقوى العظمى. وهددت الصواريخ السوفيتية س س ـ ٢٠ أوروبا الغربية كما لم يحدث من قبل، بينما كانت الولايات المتحدة تنتج صواريخ «كروز»، لكى تهدد كلاً من أوروبا الشرقية وروسيا. وانخفضت التجارة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بشكل حاد.

لقد بدأ كارتر بسياسة حاسمة، سياسة أيقظت ـ بطرق متعددة ـ الأمل فى بداية جديدة ـ تخفيض الإنفاق على التسلح، وزيادة الثقة بين الطرفين، وزيادة التبادل التجارى والثقافى، وباختصار انفراج حقيقى لتوتر العلاقات بين الدولتين. ولكنه عجزعن التمسك بتلك السياسة، ويرجع ذلك ـ فى الجانب الأعظم ـ إلى إهمال السوفييت الرد بالمثل على «الحوافز الإيجابية» لكارتر، كما يرجع أيضا إلى الضغوط السياسية الداخلية لكى يصبح كارتر «أكثر تشدداً». كما وأن قلة خبراته الشخصية ترتب عليها المبالغة فى رد الفعل تجاه الأحداث ـ كما حدث فى كوبا وأفغانستان. كما عجز عن تخفيض التسلح ـ ولنوع جانبا توقف التسليح ـ فى إطار القوة الدافعة الهائلة للتسابق على التسلح؛ حيث عمد كل جانب إلى التصرف فى إطار مخاوفه من إحراز الجانب الآخر لتقدم مفاجئ عددى، أو تكنولوچى. وعلاوة على ذلك، لأن كارتر لم يكن قائداً قوياً بالقدر الكافى الذى يمكنه من تحديد طريقة والتمسك به. وبحلول ١٩٨٠، شاع استخدام تعبير «بسكويت هش» لوصف سياسته الخارجية، وهو ما يعد اتهاماً لاذعاً.

بالإضافة إلى حملة حقوق الإنسان، كان لمثالية كارتر أبلغ الأثرعلى سياسته تجاه أفريقيا وأمريكا اللاتينية والصين. ففى أفريقيا، أدى تأييد السفير «أندرو يانج» ـ علناً فى الأمم المتحدة للدول الناشئة فى القارة، وإصراره على حكم الأغلبية فى جنوب إفريقيا ـ لكسب العديد من الأصدقاء الجدد للولايات المتحدة. وفى أمريكا اللاتينية، سحب كارتر تدعيمه للمجلس السياسى العسكرى القمعى فى شيلى، وهو ما يمثل عكس سياسة كيسنجر. وفى فبراير ١٩٧٨، قطع كارتر كل المساعدات العسكرية والاقتصادية لواحد من أقدم حلفاء الولايات المتحدة، «انستاسيو سوموزا» فى نيكاراجوا، وذلك بسبب ماضيه البغيض إزاء حقوق الإنسان. وفى يونيه ١٩٧٩، ساندت الولايات المتحدة قراراً لمنظمة الدول الأمريكية، يدعو إلى استقالة «سوموزا»، وبدون المساعدة الأمريكية فشل «سوموزا» فى مقاومة هجمات حركة الفدائيين «الساندينستا»، وفى يوليه ١٩٧٩ فرّ «سوموزا» إلى ميامى، ثم اغتيل فى باراجواى

بعد ذلك بعام. واعترفت الولايات المتحدة ـ فوراً ـ بحكومة «ساندينيستا» الجديدة، وأمدتها بمساعدات اقتصادية، قدرها ١٦ مليون دولار، وبعد مرور عام، وقّع كارتر على اتفاقية مساعدات إلى نيكاراجوا، قدرها ٧٥ مليون دولار. وحيث ان «الساندينستا» كانوا يساريين مع وجود عنصر شيوعى قوى فى الحكومة، فإن رد فعل كارتر تجاه الثورة يعد تحولاً جوهرياً فى علاقة الولايات المتحدة بوسط أمريكا.

فى مايو ١٩٨٠، بدأ الفدائيون اليساريون حرباً أهلية فى السلڤادور، حيث أمدهم انتصار «الساندينيستا» فى نيكاراجوا، وانتصار «كاسترو»، بالشجاعة والمؤازرة. ولكن حكومة السلڤادور حاربت بواسطة جماعات وحشية ـ وإن كانت غير كفؤة ـ للبحث عن المتمردين والفتك بهم، كما أرسل جيش السلڤادور فرقاً انتحارية «يمينية»، لقتل المئات من المعارضين المدنيين، وصلت إلى الآلاف فى نهاية الأمر. وبعد أن قامت قوات حكومية بقتل أربعة أمريكيين ـ ثلاث راهبات وعامل ـ أمر كارتر بوقف المساعدات العسكرية والاقتصادية إلى السلڤادور، وإن أعلن عن استئنافها فى ١٤ يناير ١٩٨١، ضمن آخر تحركاته كرئيس للولايات المتحدة.

لقد حدثت أعظم انتصارات كارتر فى السياسة الخارجية، فى ١٩٧٨، عندما اتخذ موقفاً جريئاً وجسوراً إزاء معاهدة قناة بنما، التى أعادت لبنما السيادة الكاملة على منطقة القناة، وإن كان من غير الممكن أن ينسب الفضل كله إلى كارتر؛ إذ بدأت المفاوضات خلال إدارة جونسون، واقتربت للنهاية على يد الحزب الجمهورى فى السبعينيات، ولكن عندما حان الوقت للاقتراع الفاصل على الاتفاقية فى مجلس الشيوخ، نجح أحد المعارضين المحمومين المنفعلين فى إعاقتها تقريباً، كما أن رونالد ريجان أدان المعاهدة فى حملته الانتخابية للرئاسة، فقال أحد الشيوخ فى ضيق «لقد سرقناها (بنما) بأمانة». ومع ذلك أيدّ فورد وكيسنجر المعاهدة، وسخّر كارتر كل ثقل الرئاسة، للتصديق عليها، وهو ما حدث بالكاد.

كما أن كارتر حذا حذو الحزب الجمهورى بالنسبة للصين، وفتحت رحلة نيكسون إلى الصين، فى ١٩٧٢، الأبواب لعلاقة جديدة بين الولايات المتحدة والصين،

ولكن مشكلة الاعتراف الكامل بالصين الشيوعية، وكيفية التصرف فى المعاهدات الأمريكية مع الصين القومية كانت من المشاكل التى لم تزل قائمة. ثم أعلن كارتر فى عام ١٩٧٨، أنه اعتباراً من يناير ١٩٧٩ سوف تتبادل الولايات المتحدة والصين الاعتراف الكامل بكل منهما، مع تبادل السفراء. وعلاوة على ذلك، أنهت الولايات المتحدة من جانبها معاهدة الدفاع المتبادل مع تايوان التى أبرمت فى ١٩٥٤، وسحبت اعترافها الدبلوماسى بالحكومة الوطنية، وبالتالى اعترفت بتايوان كجزء من الصين. وأدى ذلك إلى حملة انتقادات من الحزب الجمهورى، بقيادة السيناتور «بارى جولدوتر» و «ريجان» المرشح للرئاسة الأمريكية، بدعوى أن تلك خيانة لواحد من أخلص حلفاء الولايات المتحدة. ولكن كارتر تمسك بتنفيذ سياسته بالرغم من ذلك، إذ أنها كانت النتيجة المنطقية لمبادرة نيكسون وكيسنجر فى الصين، وهى الحقيقة التى أخرست نقد الجمهوريين.

كما حذا كارتر حذو كيسنجر فى الشرق الأوسط؛ حيث لعب دوراً رئيسياً فى إنجاز معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، وهو الأمر الذى استبعد الجميع إمكانية حدوثه، بما فى ذلك كيسنجر. وخلال ذلك، سطع نجم كارتر فى الولايات المتحدة وحول العالم، ولقد تمكن كارتر من إحراز ذلك النجاح ـ أساساً ـ بسبب أنور السادات، خليفة عبد الناصر. لقد أدرك السادات أن مصر لن يمكنها خوض حرب أخرى، كما إنه كان ـ على أى حال من الأحوال ـ غير قادر على طرد الجيش الإسرائيلى المحتل من سيناء، ولذلك قرر أن يعرض على إسرائيل السلام، والاعتراف بها فى مقابل الأرض المصرية المحتلة. وفى ديسمبر ١٩٧٧، ذهب السادات إلى إسرائيل، ليلقى خطاباً أمام البرلمان الإسرائيلى، وهو التصرف الدرامى المؤثر الذى تطلب قدراً عظيماً من الشجاعة فاق كل تخيلات العالم أجمع؛ إذ جازف السادات بإدانة إخوانه العرب، بالإضافة إلى احتمال اغتياله، وبأن يسئ الإسرائيليون فهمه. لقد كان صريحاً فيما قاله للبرلمان، حيث أصر على أن أية اتفاقية بين إسرائيل ومصر، يتحتم أن تتضمن انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية لنهر الأردن، ومن

مرتفعات الجولان، وتوفير وطن للفلسطينيين، والاعتراف بأن منظمة التحرير الفلسطينية هى حكومة الفلسطينيين، وأن تتنازل إسرائيل عن سيطرتها ـ المنفردة ـ على مدينة القدس. لقد بدت تلك الأهداف مستحيلة التحقيق، حيث ان رئيس وزراء إسرائيل الجديد «مناحم بيجين» ـ الإرهابى السابق، والسياسى اليمينى ـ كان غير مستعد لقبول حل وسط بخصوص القدس أو المنظمة، كما أنه رفض تقديم أية تنازلات بخصوص مرتفعات الجولان أو الضفة الغربية. ولكن بيجين كان مستعداً لتوقيع اتفاقية منفصلة للسلام مع مصر (كانت أحد أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية انقسام العرب)، غير أن السادات لم يستطع أن يتخلى عن بقية العرب، خاصة المنظمة، ولا حتى فى مقابل استرداد سيناء. ولكنه كان مستعداً للمباحثات، مما أتاح الفرصة أمام كارتر.

فى خريف ١٩٧٨، قام كارتر بدعوة بيجين والسادات لمقابلته فى استراحة الرئيس فى «كامب دافيد»، ميريلاند، على أن تقوم الولايات المتحدة بدور شريك «كامل» فى المفاوضات. ولمدة أسبوعين تقريبا، تبادل الرجال الثلاثة مناقشات مكثفة، دون التوصل إلى اتفاق نهائى بالرغم من ذلك، حيث إنهم عجزوا عن تسوية قضايا القدس أو الضفة الغربية أو مرتفعات الجولان أو المنظمة. وبحلول ديسمبر، كانوا قد وصلوا إلى طريق مسدود، وقد أطلق كارتر على تلك المباحثات «أكثر تجربة مثيرة للإحباط، مرت بى فى حياتى».

ومع ذلك فقد أصر على المضى قدماً، وفى أوائل ١٩٧٩ قام برحلة مفاجئة ومثيرة إلى الشرق الأوسط، حيث اجتمع مع السادات فى مصر؛ ومع بيجين فى إسرائيل. وفى نهاية الأمر أقنعهما بالتوقيع على معاهدة سلام، كانت فى أساسها عبارة عن اتفاقية باعتراف مصر بإسرائيل، وإحلال السلام بين الدولتين، فى مقابل انسحاب إسرائيل من سيناء على مراحل. كما ذكرت الاتفاقية مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن بأسلوب مبهم، سمح بعدة تفسيرات مختلفة، وغفلت

ذكر مرتفعات الجولان أو القدس (الواقع أن بيجين كان قد دمج مرتفعات الجولان، فى دولة إسرائيل فى سنة ١٩٨٢، كما أن أعداداً كبيرة من المستوطنين اليهود كانوا قد انتقلوا إلى الضفة الغربية). ولذلك، فقد رفضت الدول العربية المعاهدة، وأدانت السادات بعنف. ولكن المعاهدة أدت بالفعل إلى انسحاب إسرائيل من سيناء، الذى تم فى ٢٥ أبريل ١٩٨٢، وأدت إلى فتح العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين مصر وإسرائيل، وللأسف الشديد أدت أيضاً إلى اغتيال السادات على يد جنود مصريين فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١.

إن ما يدعو للسخرية أن الشرق الأوسط، الذى شهد أعظم انتصارات كارتر، هو الذى أدى إلى سقوطه. فى واحد من أكثر الأحداث غرابة وشذوذاً فى القرن العشرين، توصلت الحكومة الإيرانية فى ١٩٨٠ إلى وضع الحكومة الأمريكية فى حالة جمود؛ حيث لعبت الأحداث التى كانت تجرى فى إيران دوراً جوهرياً فى انتخابات الرئاسة فى ذلك العام، وأدت إلى هزيمة كارتر فى الانتخابات.

منذ ١٩٥٣، حين اشتركت وكالة المخابرات المركزية فى انقلاب، أعاد شاه إيران إلى عرشه، كانت علاقات الولايات المتحدة مع الشاه مذبذبة. كان إيزنهاور متحمساً لمساندة نظام الحكم، ولكن كنيدى وجونسون قدما قدراً محدوداً من مبيعات الأسلحة والمساعدات الاقتصادية إلى إيران، على أساس أن الشاه كان ديكتاتوراً رجعيـاً، غير جدير بالثقة. ومع ذلك عاد نيكسون وكيسنجر إلى سياسة إيزنهاور، بل وتوسعا فى تطبيقها، فقد اعتبرا أن إيران هى أفضل أصدقاء الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، وأنها شريك أساسى فى سياسة احتواء السوفييت، وأنها البلد الوحيد الذى يعتمد عليه فى تصدير بتروله إلى الغرب. وكان الشاه عميلاً مهماً للمعدات العسكرية الأمريكية خلال أوائل السبعينيات، إذ كانت تبلغ مشترواته ثلث حجم مبيعات الأسلحة الأمريكية للخارج، وبذا كان عاملاً جوهرياً فى حل مشاكل ميزان المدفوعات الأمريكى، كما كان عدواً لدوداً للشيوعية. هذا بالإضافة إلى أن موقع

إيران الجغرافى ـ على الحدود الجنوبية لروسيا ـ جعلها دولة مهمة استراتيجياً. وكان موقف الشاه معتدلاً فى منظمة الأوبك. بالإضافة إلى ذلك، سمح للولايات المتحدة بوضع معدات تصنت إلكترونية متطورة، على حدود إيران المشتركة مع الاتحاد السوفيتى. لقد كانت إيران من المصالح الحيوية الأمريكية بدرجة فاقت كثيراً ڤيتنام الجنوبية أو كوريا الجنوبية، فكان الشاه يستقبل استقبال الملوك فى رحلاته المتكررة إلى الولايات المتحدة. كما كان عشرات الألوف من الشباب الإيرانى يدرسون بالولايات المتحدة، وكان ضباط الجيش الأيرانى يتدربون فى الكليات الحربية الأمريكية، كما كانت قوات البوليس السرى الإيرانى الشهيرة «الساڤاك» تتلقى تدريبها ومعداتها من «وكالة المخابرات المركزية»، وكانت شركات البترول الأمريكية تمد الإيرانيين بالخبراء الفنيين والإرشادات المالية والعامة، مع المشاركة فى الأرباح الهائلة، وكان الآلاف من رجال الأعمال الأمريكيين يمارسون أعمالهم فى طهران. باختصار، كانت العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران على أوثق وأفضل ما يمكن أن تكون عليه.

أو هكذا بدت؛ لأن الحقيقة هى أنه ـ فيما عدا النخبة الحاكمة فى إيران ـ كان الشعور المعادى للولايات المتحدة قوياً ويزداد قوة. وكان الإيرانيون يلومون الولايات المتحدة، لأنها أعادت الشاه إلى السلطة فى ١٩٥٣، وأبقته فى السلطة بعد ذلك، وكانوا على ثقة من أن الولايات المتحدة آزرت الشاه، وهو يتمادى فى تركيز كل السلطات فى إيران بين يديه شخصياً. وكانوا يشعرون أن الولايات المتحدة مسئولة عن إنفاق الشاه تلك المبالغ الهائلة على القوات المسلحة ـ التى لم تتناسب على الإطلاق مع احتياجات الأمن الإيرانى، بل كانت مخصصة لحماية مركز الشاه ـ بدلاً من تحسين ظروف الشعب الإيرانى. وكان عدد لايحصى من الإيرانيين يحمل الولايات المتحدة مسئولية برامج العمل بالوسائل العصرية والتى اتبعها الشاه والتى كانت تعد ـ من وجهة نظرهم ـ انتهاكاً لتعاليم الإسلام الأساسية، والعادات الفارسية التقليدية. ولكن لأن الولايات المتحدة كانت تحصل على معلوماتها عن إيران من الشاه، وقوات

السافاك، والعسكريين الإيرانيين، وشركات البترول، كانت الاضطرابات المنتشرة بين جموع الإيرانيين، إما غير معروفة، أو مهملة، أو مرفوضة.

رغم سياسة كارتر إزاء حقوق الإنسان، فإنه تقبل نظرية «نيكسون ـ كينسجر» بأن الشاه كان حصناً للمصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط، فاستمر فيما كان متبعاً من بيع المعدات العسكرية للشاه، بسرعة قياسية، (وصل إجمالى مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى إيران إلى ١,٢ مليون دولار، خلال ٢٢ سنة منذ ١٩٥٠، ووصلت قيمتها من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٩ إلى ١٩,٥ بليون دولار، وذلك بزيادة قدرها ستة عشر ضعفاً تقريباً). فى نهاية ١٩٧٧، العام الأول لتوليه السلطة، ذهب كارتر إلى إيران، حيث كان ضيف الشرف فى حفل عشاء بمناسبة رأس السنة الميلادية، وقدم الرئيس كارتر نخباً فى صحة الضيوف قائلاً: «إن إيران ـ بسبب زعامة الشاه العظيمة ـ تعد جزيرة للاستقرار فى واحدة من أكثر المناطق اضطراباً فى العالم». وأهمل كارتر ذكر المظاهرات الجماعية المعادية للشاه، التى وقعت فى ذلك اليوم فى طهران، والتى نجم عنها اعتقال المئات من الإيرانيين. كما أصيبت «وكالة المخابرات المركزية» بقصر نظر مشابه، ففى أغسطس ١٩٧٨ ـ الوقت الذى كانت فيه الاضطرابات والمظاهرات قد شلت إيران فعلياً ـ أصدرت «وكالة المخابرات المركزية» تحليلاً من ستين صفحة عن «إيران فى الثمانينات»، جاء فى ختامه: «إن إيران ليست فى حالة ثورة، أو حتى فى حالة تمهيد لثورة».

فى الواقع كانت إيران ـ فى تلك المرحلة ـ تعج بالأنشطة الثورية، وكان الشاه منتقداً من قبل اليساريين (الفدائيين الذين كانوا على صلة وثيقة بمنظمة التحرير الفلسطينية)، واليمينيين (الملة أو شيوخ الإسلام، الذين كانوا يطالبون بجمهورية إسلامية، ونبذ الوسائل العصرية). لقد عجزت «وكالة المخابرات المركزية» عن إدراك مدى جدية التحدى أو مدى عمق كراهية الإيرانيين للشاه، بالرغم من أن عملاءها فى إيران، فاقوا فى عددهم أى مكان آخر فى العالم. كما أن المخابرات الأمريكية فشلت فى اكتشاف حقيقة حاسمة، وهى أن الشاه كان يعانى من مرض السرطان

بلا أمل فى الشفاء. لقد كان الأطباء الفرنسيون يتولون علاجه بجرعات ضخمة من الأدوية، وكانت إرادته محطمة، فكان يتردد فى اتخاذ القرار فى لحظات حرجة، ولم تكن لديه الرغبة فى توجيه جيشه بإمكانياته الضخمة أو قوات البوليس السرى ضد المشاغبين، الذين زادت جرأتهم وجسارتهم. لكن كارتر و «وكالة المخابرات المركزية» عجزا عن تصديق أن ملكاً مستبداً مسيطراً على دولة غنية بثروتها النفطية، وذات قوات مسلحة هائلة، وقوات بوليس سرى تؤيده بحماس، يمكن الإطاحة به على يد عصابات غير مسلمة، بقيادة الملة ذوى اللحى. وفى الواقع، بلغ ازدراء كارتر لمعارضى الشاه السياسيين درجة، منعته من محاولة فتح قنوات اتصال معهم. وكان ذلك خطأً فادحا فى التقدير.

فى منتصف ١٩٧٨، ظهر زعيم للمعارضة الإيرانية، هو آيات الله خومينى، وهو رجل مسن متعصب، كان يعيش فى المنفى فى باريس، حيث كان يرسل تعليماته من هنالك إلى أتباعه فى إيران. وكانت رسالته هى: الإضراب عن العمل، ونشر الاضطرابات والفوضى والتخريب، وإثارة الشغب، ونشر الاضطرابات والفوضى؛ حتى يضطر الشاه الى التنازل عن العرش. ونفذ مئات الإيرانيين تعليماته، وسرعان ما أصبحت إيران عاجزة عن إنتاج بترول يكفى حتى احتياجاتها الداخلية، وأصبحت الدولة ـ فعلاً ـ فى حالة فوضى. وحيث ان الشاه كان قد حظر على الجيش الإيرانى أن يطلق النار على المشاغبين (كان الشاه يخشى من حمام دم، يمكن أن يدمر فرص ابنه فى خلافته) فقد هبطت معنوياته. وأخيراً، فى١٦ يناير ١٩٧٩، غادر الشاه البلاد فى «عطلة» ممتدة. وبعد مرور أسبوعين، عاد آيات الله خومينى إلى إيران، حيث استقبلته ـ بحماس جارف ـ حشود المؤيدين، التى وصلت أعدادها الى مئات الآلاف. ورغم أن الخومينى لم يسبق له مطلقاً أن تولى منصباً رسمياً فى الحكومة، إلا أنه أصبح فوراً الحاكم الشرعى لإيران.

لقدعجزت إدارة كارتر عن تقرير كيفية التصرف مع «آيات الله»، إذ كانت معتادة ـ مثلها مثل الإدارات التى سبقتها ـ على التفكير بلغة الحرب الباردة فقط؛ ولذا فلم

لكن القضية لها جانب آخر؛ فتراجع نيكسون من ڤيتنام لم يحدث إلا بعد أربع سنوات بشعة من الحرب، وعندما انسحب لم تكن الصفقة التى حصل عليها أفضل مما كان يمكن أن يحصل عليه فى ١٩٦٩. وإذا كان هو أكثر شخص مسئول عن فتح الباب للصين، فهو أيضا أكثر شخص مسئول عن بقائه مغلقاً لمدة الثلاثين عاماً السابقة على ذلك. أما سياسة الانفراج بكل مميزاتها، فقد كان نيكسون المتسبب الرئيسى فى تصدعها، بسبب عدم قدرته على إقناع مجلس الشيوخ بمميزاتها والحاجة إليها، وبسبب رفضه ـ شخصياً ـ الثقة فى السوفييت، ولو بدرجة طفيفة. وبالتالى، نبذت الإدارة الأمريكية التى خلفته سياسة الانفراج ولم تنتعش مرة أخرى منذ ذلك الوقت. أما بالنسبة للرقابة على التسليح، فقد تم ـ منذ زمن بعيد ـ تجاوز الحدود التى وضعتها اتفاقية سولت. وباختصار كان القليل جداً من سياسة نيكسون الخارجية باقياً أو مستمراً، على عكس مبدأ ترومان بكل تأكيد.

كان نيكسون صاحب أفكار رائعة، ولكن تنفيذها كان يستلزم الحصول على مؤيدين، وهو ما لم يحظ به، ربما لأنه كان من المستحيل التغلب على تقاليد وعادات الحرب الباردة، التى استمرت لربع قرن ـ ومثال ذلك، ما حدث من السيناتور چاكسون بخصوص هجرة اليهود. وربما إذا كانت قد أتيحت له فرصة تولى الرئاسة للمرة الثانية لمدة أربعة سنوات كاملة، لكان انتصر، وهذا ما يذهب إليه المعجبون بنيكسون. وربما إذا كان متولياً الرئاسة فى ١٩٧٥ ـ طبقاً لحجة نيكسون نفسه ـ لما جرؤت ڤيتنام الشمالية على غزو سايجون. ربما.

لكن النتيجة النهائية هى فشل نيكسون وكيسنجر فى تحقيق أى هدف من أهداف سياستهما الخارجية؛ فلم يقتلعا الولايات المتحدة من ڤيتنام، دون وقوع ڤيتنام فى أيدى الشيوعيين، ولم يستطيعا حل مشكلة «فورموزا»، أو إقامة ـ بالتالى ـ علاقات دبلوماسية كاملة مع الصينيين، وعجزا عن إقامة سياسة مستمرة لانفراج التوتر الدولى، ولم يضعا أية قيود على سباق التسليح. إن الحكم من خلال نفس المعايير التى وضعاها بأنفسهما، يعنى أن ما وصلا إليه كان هزيلاً.

حتى فى الشرق الأوسط، الذى شهد آخر انتصارات كيسنجر. فعندما ترك منصبه فى يناير ١٩٧٧، لم يكن قد أنجز شيئاً عن طريق دبلوماسية المكوك، فيما عدا أن العرب أصبحوا يبيعون البترول للولايات المتحدة وأوروبا، بأربعة أضعاف الثمن. لقد أدى خطاب مجلس الشيوخ بخصوص الدفاع عن إسرائيل إلى اكتساب اسرائيل حصانة ضد تهديداته بسحب الدعم الأمريكى؛ وبالتالى القدرة على الاستمرار فى تعنتها فى مفاوضات السلام. وظلت إسرائيل محتلة لمعظم سيناء، ومرتفعات الجولان، والضفة الغربية للأردن. أما مشكلة منظمة التحرير الفلسطينية، فقد ساءت عن ذى قبل، وتجسمت بالحرب الأهلية فى لبنان بين المسيحيين والمسلمين، التى تورطت سوريا فيها بشدة، وتواجدت منظمة التحرير الفلسطينية فى خضمها، بينما أطلق الإسرائيليون الأسلحة الأمريكية الحديثة، لتدمير القرى اللبنانية التى كانوا يرتابون أنها تأوى أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية.

عندما ترك كيسنجر منصبه كان تحقيق السلام فى الشرق الأوسط ما زال هدفاً للسياسة الخارجية الأمريكية، بدلاً من أن يصبح حقيقة. وظلت الحلول الدائمة بعيدة تماماً عن المنال، وظل الوضع فى الشرق الأوسط ـ عموماً ـ مثل «العلبة» الجاهزة، لإشعال النار فى العالم كله بشرارة واحدة، على حد وصف الرؤساء الأمريكيين.

وفى أفريقيا أيضاً، ظلت احتمالات اشتعال الحرب مرتفعة. ففى زامبيا وروديسيا (زيمبابوى)، وأنجولا، وجنوب غرب أفريقيا (ناميبيا)، وموزمبيق، وجنوب أفريقيا، تولى أربعة ملايين من البيض حكم ٣٠ مليوناً من السود، وكان ما يربط تلك الدول إلى حد ما، هو وجود حكومات الأقلية، والاستغلال المريع للعمالة السوداء* ؛ لصالح نخبة من البيض الأثرياء ثراءً فاحشاً.

(*) فى حكومة جنوب أفريقيا.. اضطر العمال إلى الإقامة فى معسكرات مجاورة للمناجم، لمدد تتراوح بين ١٢، ١٨ شهراً دون رؤية عائلاتهم، خلال تلك الفترات، انخفضت الأجور فى المناجم من ٧٢ سنتاً فى اليوم ـ فى ١٩١٠ ـ إلى ٥٧ سنتاً فى اليوم، فى ١٩٧٥.

كانت تلك الدول، المحكومة من قبل البيض، تتبع تقاليد مختلفة، ولذلك سلكت كل دولة منها طريقاً مختلفاً. وبحلول ١٩٧٩ ، كانت زامبيا، وأنجولا، وموزمبيق قد حققت حكم الأغلبية، وكانت روديسيا بسبيلها إلى تأسيس دولة ديمقراطية، مبنية على مبدأ رجل واحد ـ وصوت واحد. ومن ناحية أخرى، ساءت الأوضاع فى ناميبيا، حيث كانت حكومة جنوب أفريقيا قد أحكمت قبضتها على المستعمرة. أما فى جنوب أفريقيا ـ ذاتها ـ والتى حصلت على استقلالها منذ بداية القرن، فزادت حدة التمييز العنصرى فى أكثر دولة عنصرية حكمها الرجل الأبيض فى العالم أجمع. وكانت حكومة الأقلية البيضاء محتكرة للقوة التى لم تتردد فى استخدامها، وللسلطات التى رفضت التنازل عنها، أو حتى مشاركتها.

كانت كل دولة من دول جنوب أفريقيا، ذات أهمية اقتصادية للولايات المتحدة. وبالتالى، كانت السياسة الأمريكية، ـ كما لخصتها مذكرة دراسة الأمن الأمريكى القومى رقم ٣٩ * ـ «محاولة الموازنة بين مصالحنا الاقتصادية والعلمية والاستراتيجية فى حكومات الرجل الأبيض، وبين الفوائد السياسية التى تعود على الولايات المتحدة، من جراء انفصالها عن حكومات الأقلية البيضاء وسياساتها العنصرية القمعية». المشكلة أن ذلك كان أملاً، أكثر منه سياسة، وبذا ساهم فى الندرة النسبية لتأثير الولايات المتحدة على التطورات فى جنوب أفريقيا.

لقد تنبأت الوثيقة رقم ٣٩ للأمن القومى الأمريكى باستمرار الجمود فى وضع المستعمرة البرتغالية فى أنجولا** ؛ حيث شنت حركات تحرير السود، وحرب عصابات على الحكومة. وكانت أنجولا مختلفة عن حكومة جنوب أفريقيا وروديسيا،

(*) كانت مذكرة دراسة الأمن القومى رقم ٣٩ عبارة عن مراجعة شاملة من قبل مجلس الأمن القومى الأمريكى للسياسة الأمريكية فى أفريقيا، وتحليل للمصالح الأمريكية الاقتصادية والسياسية فى أفريقيا، تم إعدادها فى ١٩٦٩ ، بناءً على طلب هنرى كيسنجر.

(**) سيطر عليها البرتغاليون؛ بحيث تكون جزءاً شرعياً من البرتغال، مثلما سيطر الفرنسيون على الجزائر ـ من قبل ـ بحيث تكون جزءاً شرعياً من فرنسا.

# افرقيا فى عام ١٩٩٠م

التواريخ تحدد سنة الاستقلال لكل دولة

البحر الأبيض المتوسط
المغرب
١٩٥٦م
تونس ١٩٥٦م
الجزائر
١٩٦٢م
ليبيا
١٩٥٢م
مصر
١٩٥١ م
الصحراء الغربية
١٩٧٦م
موريتانيا
١٩٦٠م
مالى
١٩٦٠م
النيجر
١٩٦٠م
تشاد
١٩٦٠م
السودان
١٩٥٦م
البحر الأحمر
جامبيا
١٩٦٥م
السنغال
١٩٦٠م
غينيا بيساو
١٩٧٤م
غينيا
١٩٥٨م
فولتا العليا
١٩٦٠م
ساحل العاج
١٩٦٠م
غانا
١٩٥٧م
توجو
١٩٦٠م
نيجيريا
١٩٦٠م
الكاميرون
سيراليون
١٩٦١م
جمهورية أفريقيا الوسطى
جيبوتى
١٩٧٧م
الصومال
أثيوبيا
١٩٤١م

فى أن البرتغاليين قاموا بالتخلص من كل المظاهر الواضحة التفرقة العنصرية، وبدأوا فى الستينيات برنامج لتعليم السود وإدماجهم فى النظام الاقتصادى. ولكن عديداً من الزعماء السود نبذوا ذلك البرنامج، لكونه محاولة غير بارعة، للإبقاء على سيطرة الرجل الأبيض.

كانت هناك ثلاث جماعات رئيسية، تطالب بالاستقلال التام لأنجولا، ألا وهى: الحركة الشعبية أو «MPHA» والجبهة الوطنية أو «FNLA»، والاتحاد الوطنى للاستقلال التام أو «UNITA»، وكانت كلها تحصل على مساعدات من روسيا أو الصين. ولكن آراء زعماء «الحركة الشعبية» كانت ماركسية ومعادية للاستعمار، وكانوا قد أدانوا الولايات المتحدة لتأييدها البرتغال. وكانت الصحف الأمريكية تشير إلى الحركة الشعبية «التى يساندها السوفييت»، و الجبهة الوطنية «المعتدلة»، وهو تحليل تقبلته المخابرات الأمريكية. ولكن فى ١٩٦٩، لم يعد الوضع فى أنجولا مثار أى قلق للولايات المتحدة، إذ تأكد لها أن البرتغاليين مسيطرون تماماً على الموقف.

لقد حاولت الولايات المتحدة أن تظل فى موقف المراقب لكل ما يحدث فى أنجولا وموزمبيق (مستعمرة برتغالية أيضاً)، من مشاكل، مع اتخاذ موقف يتسم بالفتور نحو البرتغال ذاتها، لكن نيكسون اتخذ، فى ١٩٧١، موقفاً مؤيداً للبرتغال. وكان كيسنجر يسعى إلى تقوية نفوذ حلف شمال الأطلنطى والى التمكن من حرية استخدام قاعدة البرتغال الاستراتيجية فى منطقة «الأزورز»، وفى مقابل ذلك وقع نيكسون على اتفاقية تنفيذية، حصلت البرتغال بمقتضاها، على قرض قدره ٤٣٦ مليون دولار. وفى السنة التالية صرح نيكسون ببيع وسائل نقل عسكرية إلى البرتغال، ثم منحها مزيداً من القروض استخدمها البرتغاليون فى شراء طائرات هليكوبتر، لاستخدامها ضد حرب العصابات فى مستعمراتها. وحصل كيسنجر على مكافأته فى حرب «يوم كيبور» فى ١٩٧٣، حيث كانت البرتغال هى الدولة الوحيدة ـ من دول حلف شمال الأطلنطى ـ التى سمحت للطائرات الأمريكية المتجهة إلى إسرائيل أن تهبط على أراضيها، للتزود بالوقود الإضافى.

فى أبريل ١٩٧٤، وقع انقلاب عسكرى فى لشبونة، أدى إلى خلق وضع جديد، إذ ان زعماء البرتغال العسكريين أنهكتهم الحروب الفاشلة التى لا نهاية لها، فقرروا أن يمنحوا المستعمرات استقلالها. وفى يناير ١٩٧٥، تأسست حكومة انتقالية فى «لواندا»، عاصمة أنجولا، مع اشتراك كل جماعات التحرير فى إعداد ترتيبات الاستقلال، وتنظيم حملات انتخابية فى البلاد، استعداداً للانتخابات المزمع إجراؤها فى أكتوبر ١٩٧٥، وتحدد يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٥ ليكون يوم إعلان الاستقلال.

ولكن جماعات الحركة الشعبية والجبهة الوطنية والاتحاد الوطنى للاستقلال التام وجدت استحالة فى العمل سويا. وفسرت القوى الكبيرة أن مرجع ذلك يرجع إلى نزاعات أيدلوجية حول الشيوعية والرأسمالية؛ بينما رأت مصادر أفريقية ـ أكثر إطلاعاً على الأمور ـ أن ذلك مرجعه وجود انقسامات قبلية وعرقية. وعلى أية حال، فتحت الفوضى التى سادت «لواندا» الباب أمام التدخل الخارجى.

كانت الولايات المتحدة أول من استجاب للموقف، وذلك بالرغم من أن كيسنجر و «ويليام كولبى» مدير وكالة المخابرات المركزية، أكدا ـ فيما بعد ـ أن الولايات المتحدة دخلت الحرب الأهلية فى أنجولا ـ فقط ـ لمقاومة الخطر الشيوعى هناك، إلا أن الحقيقة هى أن الولايات المتحدة اتخذت الخطوة الفعلية الأولى* ـ كما كشف عن ذلك فيما بعد «جون ستوكويل» رئيس فريق وكالة المخابرات المركزية فى أنجولا. وفى ظل الاختيارات السياسية السائدة فى أنجولا، وقع اختيار وكالة المخابرات المركزية على «الجبهة الوطنية»، كما كان «الاتحاد الوطنى للاستقلال التام» مقبولاً، أما «الحركة الشعبية» فقد اعْتُقِدَ أنها متطرفة، وشيوعية، ومدعمة من روسيا، لذا كان لابد من إسقاطها. وحقيقة الأمر، لم يخرج الأمر عن تنافس القوى العظمى؛

(*) اتخذت الصين الخطوة الثانية، حيث أرسلت ١١٢ مستشاراً عسكرياً، وبعض المعدات لمساعدة جماعة الجبهة الوطنية

لأن القوى الخارجية دخلت أنجولا قبل أن يتمكن البرتغاليون من إفساح الطريق. ولم يتوقف الأمر عند القوى العظمى فقط، إذ لم تقتصر المساعدات التى تلقتها «الجبهة الوطنية» و«الاتحاد الوطنى للاستقلال التام» على المساعدات الأمريكية والصينية فقط، بل حصلت على المساعدات أيضاً من رومانيا، وكوريا الشمالية، وفرنسا، وإسرائيل، وألمانيا الغربية، والسنغال، وأوغندا، وزائير، وزامبيا، وتنزانيا، وحكومة جنوب أفريقيا. أما «الجبهة الشعبية» فحصلت على مساعدات من الاتحاد السوفيتى، وكوبا وألمانيا الشرقية، والجزائر، وغينيا، وبولندا. ولا شك أن ذلك يعد سجلاً ـ من ترع ما ـ للسياسة التى تحول الغرباء إلى رفقاء.

وتولت وكالة المخابرات المركزية إرسال المساعدات العسكرية الأمريكية إلى أنجولا سراً، عن طريق «موبوتو» فى زائير. ورد السوفييت على ذلك بجسر جوى للبضائع المرسلة إلى «الجبهة الشعبية»، التى بلغت ـ فى النهاية ـ حوالى عشرة أضعاف برنامج المساعدات الأمريكية. وفى ذلك الوقت، احتاجت «الجبهة الوطنية» إلى التدريب على استخدام الأسلحة المرسلة من الولايات المتحدة. وكانت وكالة المخابرات المركزية فى ذلك الوقت، فى موقف لا تحسد عليه، بسبب الاسلوب البشع الذى اتبعته لإخلاء سايجون قبل ذلك بعدة أشهر. وبالإضافة إلى ذلك رفض الجميع «ڤيتنام أخرى». وهكذا، فإن الجهاز الذى أنشأه مجلس الأمن القومى الأمريكى، لمراقبة العمليات السرية لوكالة المخابرات المركزية ـ والذى عرف باسم «لجنة الأربعين» ـ رفض بصفة قاطعة استخدام مستشارين أمريكيين فى أفريقيا. ولكن، كما دوّن العميل «ستوكويل»، فيما بعد، بهدوء: «أدينا المهمة على أية حال».

بالإضافة إلى إرسال المستشارين إلى أنجولا، أقامت وكالة المخابرات الأمريكية تحالفاً واقعياً مع حكومة جنوب أفريقيا، التى اشتركت فى القتال بقوات عسكرية نظامية فى سبتمبر ١٩٧٥، وكانت تلك أول مرة، تشترك حكومة جنوب أفريقيا فى حرب بأفريقيا السوداء. وهكذا وجدت واشنطن وبريتوريا وبكين فى موقع تحارب فيه جنباً إلى جنب.

كانت جنوب أفريقيا تهدف إلى كسب شعور بالتعاطف معها، بمساندة نفس الجانب الذى كانت زائير والولايات المتحدة تسانده، ولقد أقنعت ـ نفسها ـ أن أنجولا ستكون أكثر تقبلاً لقواتها، رغم أنها بيضاء، لكونها من الأفارقة الوطنيين*، بدلا من السود الكوبيين كما أنهم اعتقدوا أنهم سينتصرون، مما شجعهم على اختيار ذلك الطريق الخطير. وفى نهاية الأمر، أرسلت جنوب أفريقيا فيلقاً مسلحاً من قواتها النظامية، ليحارب بجانب «الاتحاد الوطنى للاستقلال التام» الذى أوشك عندئذ على الانتصار فى الحرب.

وأخيراً، توقف هجوم جنوب أفريقيا، إذ قام الاتحاد السوفيتى بإمداد «الجبهة الشعبية»، بأسلحة شاملة،كما أرسلت كوبا خمسة عشر ألف جندى، على أعلى مستوى من التدريب والكفاءة من قواتها النظامية. لقد نجح الكوبيون ـ دون شك ـ فى ترجيح كفة «الجبهة الشعبية»، التى سرعان ما انتصرت فى الحرب. واستمرت معامل تكرير البترول الأمريكية فى ممارسة أعمالها، وسرعان ما تولت القوات الكوبية مهمة حماية ممتلكات «شفرون» من جنود «الاتحاد القومى للاستقلال التام»، الذين كانوا يحملون أسلحة أمريكية. وإذا كان الوجود السوفيتى فى أفريقيا قد أزعج كيسنجر، فإن الوجود الكوبى جعله شديد الغضب، إذ ثار وتوعّـد، ثم أعلن ـ فى مارس ١٩٧٦ ـ أن «الولايات المتحدة لن تقبل مزيداً من التدخل الشيوعى العسكرى فى أفريقيا». ونبذ «مايك مانسفيلد» ـ زعيم الأغلبية فى مجلس الشيوخ ـ ذلك التهديد، ووصفه بأنه «خطابة لا طائل منها». أما توماس أونيل، چونيور ـ زعيم الأقلية فى مجلس النواب ـ فقد طالب الرئيس فورد بأن «يكذّب كيسنجر علناً»، فقام «دونالد رامزفيلد» ـ وزير الدفاع ـ بتقديم تبرير ضعيف، موضحا أن إدارة فورد، كانت تدرس اتخاذ «إجراءات اقتصادية أو سياسية فقط ضد كوبا، وليست عسكرية».

(*) إن مواطنى جنوب أفريقيا يعتبرون أنفسهم أفارقة لسبب منطقى، هو أن أسلافهم استقروا هناك منذ ثلاثمائة سنة ـ فى بعض الحالات ـ وعلى خلاف البيض فى روديسيا، ليس لديهم «وطن» فى أوروبا أو بريطانيا، يمكنهم العودة إليه، أفريقيا هى وطنهم، كما أنهم يدعون أنه عندما استوطن أسلافهم رأس القارة.. لم يكن هناك من يقيم فيها.

كان ذلك مثالاً آخر على تولى الكونجرس لأمور السياسة الخارجية الأمريكية، بأسلوب لم يكن وارداً على الإطلاق فى سنوات رئاسة ترومان، أو إيزنهاور، أو كنيدى، أو جونسون. لقد استخدم الكونجرس نفس السلطة، التى مارسها لإجبار نيكسون على الانسحاب من ڤيتنام، سلطة الموارد المالية، ففى ٢٧ يناير ١٩٧٦ ـ وبالرغم من الالتماسات التى قدمها فورد وكيسنجر فى آخر لحظة ـ اتخذ قراراً، بأغلبية ٣٢٣ صوتاً ضد ٩٩ صوتاً، بحظر المساعدات العسكرية السرية إلى أنجولا؛ فأصيب الرئيس بالإحباط، واتهم الكونجرس بأنه «فقد شجاعته».

ربما كان ذلك صحيحاً، ولكن عديداً من الأمريكيين اعتبر أن الكونجرس بدأ ـ أخيراً ـ يواجه مسئولياته، وفى سبيل ذلك، كان يمارس نفوذه، لفرض قيود ضرورية للغاية على المغامرين فى «وكالة المخابرات المركزية» والبيت الأبيض. أما انتصار «الجبهة الشعبية» فى أنجولا، فلم يعتبره الكونجرس تطوراً حاسماً، إذ كان أقل قلقاً من «وكالة المخابرات المركزية» على مكانة الولايات المتحدة فى أفريقيا، وأكثر اهتماماً بالثمن، وأقل رغبة فى الهجوم بمجرد سماع صوت الأبواق. والمثال على ذلك ما حدث فى ١٩٧٦، عندما أوشكت أثيوبيا والصومال على إعلان الحرب. كانت «وكالة المخابرات المركزية» على استعداد للتدخل فى صف أثيوبيا، على أساس أن السوفييت كانوا يسلحون الصومال بالأسلحة الحديثة، وأن الخبراء الكوبيين كانوا قد التحقوا بالقوات الصومالية، ووافق كيسنجر «وكالة المخابرات المركزية»، ولكن الكونجرس راودته الشكوك. وحيث أن إدارة جديدة كانت على وشك تولى السلطة فى واشنطن، لم يتخذ أى إجراء. وبعد مرور سنة ـ فى خريف ١٩٧٧ ـ طُرد الروس من الصومال، فبدأوا فى تسليح أثيوبيا، وعندئذ حثت «وكالة المخابرات المركزية» إدارة كارتر على التدخل فى صف الصومال.

تقع جمهورية جنوب أفريقيا، فى أقصى جنوب قارة أفريقيا، فى عالم آخر تقريبا عالم يقول الحكام البيض إنهم عاقدون العزم على الدفاع عنه إلى الأبد. فى

بقية أرجاء العالم، اتجهت الحركات السياسية الأساسية ـ منذ ١٩٤٥ ـ إما فى اتجاه حكم الأغلبية، أو فى اتجاه الاشتراكية. أما الحكم الاستعمارى، فقد اختفى تقريباً (خارج الاتحاد السوفيتى). وحقيقة أن حكم الحزب الواحد فى الدول الاشتراكية، يبعد كل البعد عن الديمقراطية الحقيقية، إلا أنه من الحقيقى أيضاً أن العالم نجح ـ خلال الأربعين عاماً الماضية ـ فى التخلص من عديد من الدول الملكية والديكتاتوريات المستبدة. كما أن الدول الاشتراكية ملتزمة ـ على الأقل نظرياً ـ بمبادئ تكافؤ الفرص، والتعليم، والحقوق الأساسية.

لقد تحركت جنوب أفريقيا ـ فى الاتجاه المعاكس ـ بعيداً عن الديموقراطية، وبعيداً عن فكرة المساواة لكل المواطنين أمام القانون. وقد زادت صرامة السياسات العنصرية فى جنوب أفريقيا باضطراد منذ الحرب، وعندما ازدهر اقتصادها، زادت حاجتها إلى العمالة السوداء، وعندما زاد اشتراك السود فى النظام الاقتصادى، ازداد مستوى القمع لفرض سياسة التميز العنصرى، ثم تخفيض الأجور الحقيقية، والقبض على المنشقين السياسيين السود، وقتلهم، مع فرض تنفيذ الفصل المطلق بين الأجناس بالقوة. لقد أصبحت جنوب أفريقيا دولة بوليسية، وإذا لم تكن تضارع معسكرات الموت التى نصبها هتلر، أو معسكرات العمل التى أقامها ستالين، فإن الحقائق المريرة لما يجرى فيها ـ مثل حقائق ما يحدث فى مستشفيات الأمراض العقلية الروسية الحديثة ـ لا تزال محط ازدراء ومقت دول العالم.

ورغم أن جنوب أفريقيا منبوذة من المجتمع الدولى فقد كانت لديها فرص رائعة للاستثمار، بسبب رخص العمالة بها، وثرواتها المعدنية. وكانت الأرباح مرتفعة، والمخاطر ضئيلة، وبالتالى كان من المحتم أن تشق بعض شركات الاستثمار الأمريكية الخاصة طريقها فى جنوب أفريقيا، ولكن فى نطاق لايمكن مقارنته بحجم الاستثمارات الأمريكية فى أوروبا، أو الشرق الأوسط، أو أمريكا اللاتينية. لقد وصل إجمالى الاستثمارات الأمريكية فى جنوب أفريقيا ـ فى ١٩٧٣ ـ إلى مبلغ وقدره

١,٢ بليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٧٣٪ فى سنوات رئاسة نيكسون، وهى زيادة لم تتعد كثيراً نسبة التضخم. وكان مبلغ الـ ١,٢ بليون دولار، يمثل حوالى ثلث إجمالى الاستثمارات الأمريكية فى أفريقيا، وحوالى ١٥٪ من إجمالى الاستثمارات الأجنبية فى جنوب أفريقيا. كما بلغت صادرات الولايات المتحدة إلى جنوب أفريقيا، حوالى ١٧٪ من وارداتها. وكانت جنوب أفريقيا تنتج ٦٠٪ من الذهب، الذى يستورده العالم الغربى، كما كانت ثالث أكبر مورّد لليورانيوم. وعلاوة على ذلك، أقامت الولايات المتحدة ـ فى جنوب أفريقيا ـ محطة تابعة «لناسا NASA» ؛ لتعقب مسار الأقمار الصناعية، وأخرى لتعقب مسار القوات الجوية، أما البحرية، فقد سعت إلى الحصول على تسهيلات استخدام ميناء على ـ أو بالقرب ـ من رأس الرجاء الصالح، الذى يعد من أهم المواقع الاستراتيجية فى العالم.

ولاتعد كل الاستثمارات ـ فى مجموعها ـ ضخمة الحجم، أى إن الولايات المتحدة ليست لها مصالح حيوية فى جنوب أفريقيا. وعلاوة على ذلك كان واضحاً أنه يستحيل على أى سياسى أمريكى، أن يتخذ موقفاً مؤيداً لجنوب أفريقيا نظراً لانتهاك الحقوق المدنية (آخر من فعل ذلك، كان «دين أتشيسون» الذى شـهرّ به لموقفه المؤيد لجنوب أفريقيا). كما كان مستحيلاً ـ تقريباً ـ اقتراح سياسات، تجبر حكومة جنوب أفريقيا على الاتجاه نحو حكم الأغلبية، وبالتالى كانت السياسة الأمريكية تجاه جنوب أفريقيا متفاوتة ومضطربة. فمن ناحية حافظت الولايات المتحدة على العلاقات الدبلوماسية، ومن ناحية أخرى تزعم السفير «ستيڤنسون» ـ فى أوائل الستينيات ـ إدانة سياسة التمييز العنصرى فى الأمم المتحدة. ولم يحدث أن قامت الولايات المتحدة بحظر الاستثمارات فى جنوب أفريقيا، بل إن نيكسون أوشك على تشجيعها بالفعل، رغم أن الولايات المتحدة تزعمت ـ فعليا ـ الجهود التى بذلت فى ١٩٦٣، فى الأمم المتحدة، لفرض حظر بيع أسلحة إلى جنوب أفريقيا.

تقع ناميبيا ـ إحدى مستعمرات جنوب أفريقيا ـ جنوب أنجولا (جنوب غرب أفريقيا)، ولقد أصرت الولايات المتحدة على عدم شرعية استمرار سيطرة جنوب

أفريقيا على ناميبيا*، لدرجة أن نيكسون ـ تحت إلحاح كيسنجر ـ أخطر المستثمرين الأمريكيين بأن الولايات المتحدة ستعمل على تشجيع الاستثمارات فى ناميبيا، منذ ذلك الحين فصاعداً. وعلى أية حال لقد اقتصرت أهمية ناميبيا على تصدير العمالة إلى مناجم جنوب أفريقيا، ولم تكن بريتوريا على استعداد للتنازل عن ذلك المصدر للعمالة الرخيصة الكادحة. لقد أوجزت الوثيقة رقم «٣٩ للأمن القومى الأمريكى» مشكلة ناميبيا كالتالى «لايوجد حل للمشكلة حاليا. إن حكومة جنوب أفريقيا توطد حكمها، وتوسّع النطاق الذى تطبق فيه سياسة التمييز العنصرى ووسائل القمع. وإن جنوب أفريقيا تعتبر أن المنطقة حيوية لأمنها واقتصادها».

ولاتزال الروابط الثقافية والاقتصادية لأفريقيا مع أوروبا، إذ يدرس العدد الأكبر من الطلبة الأفارقة فى جامعات غرب أوروبا، وليس فى الجامعات الأمريكية أو الروسية، كما أن مستوى تجارة أوروبا الغربية مع أفريقيا واستثماراتها فى أفريقيا يفوق ـ بقدر كبير جداً ـ ذلك المستوى فى أى من القوتين العظميين. إن اللغات «الحديثة» والشائعة فى أفريقيا، هى الانجليزية والفرنسية، ويتحدث الأفارقة الإنجليزية بلهجة بريطانية، وليس بلهجة أمريكية.

(*) فى ١٩٢٠ كلفت عصبة الأمم حكومة جنوب أفريقيا بالانتداب على ناميبيا، وهذه هى المنطقة الوحيدة التى خضعت للانتداب ولم تنل استقلالها (أو تصبح تحت وصاية الأمم المتحدة) بعد الحرب العالمية الثانية، وتجاهلت حكومة جنوب أفريقيا كل مطالب الأمم المتحدة، بانسحابها من المنطقة.